



الجامعة الوطنية للتعليم، FNE

Fédération Nationale de l'Enseignement, FNE
Tasddawit Tanamurt n Ushmd
+٠٥٨٨٥٤٤١٥٢٥٧
المكتب الوطني
 هاتف: 0608060000, تل: Fax: 0537264525
 Fne_BN@yahoo.fr www.taalim.org



الجامعة الوطنية للتعليم FNE من النقابات الأكثر تمثيلية بقطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي

FNE, Syndicat des plus représentatifs dans les secteurs de l'Education Nationale & de l'Enseignement Supérieur

الحكومة المخزنية تتمادى وتصر على تمرير "القانون التكيلي للإضراب" ولا تلتزم بتنفيذ اتفاق 19 و 26 أبريل 2011 وقانون الشغل والحرفيات النقابية وتغيّب التفاوض والحوار الجدي..

إن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم- التوجه الديمقراطي، بعد:

1) وقوفه من جديد على المخططات الجهنمية والخطيرة التي تستهدف مكتسبات الطبقة العاملة المغربية بكل مكوناتها: عمال ومستخدمين وموظفين..

2) تذكيره برفضه المطلق للتشغيل بالعقدة وتخريب مكتسبات القاعدة تحت مسمى "الإصلاح" ،

3) دراسته للمشروع الحكومي رقم 15-97 المتعلق بـ "القانون التكيلي للإضراب" المسمى رسمياً "القانون التنظيمي لتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب" ، الذي تحاول الحكومة المخزنية بإصرار تمريره خلال ما تبقى لها من ولايتها ،

يسجل ما يلي:

1- المشروع يعادي الحركة النقابية العمالية التقديمية الكفاحية الواقفة في وجه الاستغلال البشع والهجومات المعادية لمصالح الطبقة العاملة وعموم المأجورين/ات .. كما يستهدف إضعافها وإخضاعها من أجل تكريس الاستغلال والعبودية... ،

2- المشروع رجعي وترجيعي ويرمي إلى فرض شروط إضافية لتكميل أكثر لممارسة حق الإضراب من طرف الطبقة العاملة وسائر الشغيلة، وإفراجه من مضمونه النضالي وفعاليته.

3- المشروع يهدف إلى تحرير المأجورين/ات بمختلف القطاعات من الحق في الإضراب كشكل احتجاجي للفت الانتباه والضغط للحفاظ على المكتسبات والدفاع عن الحقوق وفرضها على المشغل كان الدولة أو القطاع الخاص.. وبالتالي إضعاف التنظيمات النقابية الكفاحية والمناضلة في الدفاع على الشغيلة في وجه الاستغلال البشع والهجومات المعادية لمصالح الطبقة العاملة وسائر الشغيلة..

4- المشروع يُؤَنِّقُ الاقطاع من أجر الموظف المضرب عن العمل، (تندد بالإقطاع من الأجر شهر يوليو بسبب الإضراب) ويُشرِّعُ عن نظام السخرة والعمل القسري، ويُمْنَعُ أنواعاً من الإضرابات غير ذات مطالب اقتصادية: الإضرابات التضامنية، الإضرابات الاحتجاجية، إضرابات من أجل الدفاع عن المدرسة العمومية..)، ويُؤكِّدُ مضمون الفصل المشوّم 288 من القانون الجنائي الذي يُجْرِمُ ممارسة الحق في الإضراب؛

5- المشروع يأتي في الوقت الذي لا تلتزم الدولة حتى بتنفيذ ما وقعت عليه (اتفاق 19 و 26 أبريل 2016)، ولا تطبق القوانين الجاري بها العمل رغم علاتها، وعلى رأسها احترام وضمان الحرفيات النقابية وتطبيق قانون الشغل، وتغييب حتى الحق في أي تفاوض وحوار جدي ومنتج سواء على المستوى المركزي أو القطاعي أو الفنوي .. وتتراجع على العديد من المكاسب (القاعدة، العقدة، الترقية بالشهادة...)؛

6- يأتي هذا القانون إرضاء للباطرونات التي تسعى جاهدة لنكميم أفواه كل المحتجين ضد الإذلال والعبودية وخصوصاً لإملاءات صندوق النقدي الدولي التي لن تزيد إلا في تأجيج الوضع الاجتماعي الذي أصبح على وشك الانفجار ولن تزيد النقابات المناضلة إلا قناعة بضرورة النضال الميداني المشترك..

بناء على ما سبق فإننا في المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم- التوجه الديمقراطي:

1) ندين بقوة المس بالحق في ممارسة الإضراب ونعلن عن رفضنا المطلق لمشروع "القانون التكيلي للإضراب"؛

2) ندين محاولات تمريره من طرف الحكومة المخزنية الرجعية الهدافة إلى ضرب العمل النقابي وتجريد الشغيلة، في مختلف القطاعات، من أبسط أدوات دفاعها عن مكتسباتها وحقوقها وإلى تسهيل استغلالها أكثر وتغييرها؛

3) نطالب الحكومة بالسحب الفوري لمشروع "القانون التكيلي للإضراب"؛

4) ندعوا الأحزاب التقديمية إلى التعبير عن مواقفها وأخذ المبادرة للتصدي للمخططات الرجعية والترجعية؛

5) ندعو جميع النقابيين/ات الشرفاء وكل الديمقراطيين إلى العمل على مواجهة العدوان الرجعي ضد المكاسب التاريخية للطبقة العاملة المغربية وعموم الشغيلة وعلى رأسها الحق في ممارسة الإضراب؛

6) نُعبر عن استعداد الجامعة الوطنية للتعليم، التوجه الديمقراطي لمواجهة هذا المخطط الرجعي التراجي، ونُدعى الهيئات النقابية والقوى التقديمية الحقوقية والسياسية والشبابية والطلابية إلى توحيد الفعل النضالي لصد هذا العدوان وانتزاع الحقوق وفرض المكتسبات؛

7) ندعوا نساء ورجال التعليم وعموم المأجورين/ات والطبقة العاملة لرص الصوف والاستعداد لمواجهة كل المخططات التخريبية التي تستهدف مستقبلنا ومستقبل أبناء الشعب المغربي الكادح؛

8) نُلح على المسؤولية التاريخية للحركة النقابية المغربية التقديمية في مواجهة الهجوم العدائي الرجعي ومن بينه هذا المشروع التراجي المكبل والمعرقل لممارسة حق الإضراب، وندعوها إلى الإسراع في تشكيل جهة موحدة واسعة تتصرّف للطبقة العاملة وكافة الشغيلة وسائر الطبقات الشعبية.

عن المكتب الوطني

للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي

الكاتب العام الوطني: عبد الرزاق الإدريسي



الرباط 7 غشت 2016

الجامعة الوطنية للتعليم، هاتف: 0608060000, فاكس: 0537264525, Tél: www.taalim.org